مجلة العلوم الاجتماعية - العدد ١ - المجلد ١٢ - ربيع ١٩٨٤ (صفحات من ٧ إلى ٢٧)

الديمقراطية والعلوم الاجتماعية

دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام

السيد ياسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
صحيفة الأهرام

مقدمة :

١ - للديمقراطية علاقة وثيقة بالعلوم الاجتماعية، أعمق بكثير مما يظهر لأول وهلة. وهذه العلاقة ترجع الى ميلاد العلوم الاجتماعية ذاتها في القرن التاسع عشر، وامتدت العلاقة لتؤثر على تطور هذه العلوم ذاتها وانقسامها على أسس ايديولوجية واضحة، ثم هي في الوقت الراهن تؤثر على الممارسة النظرية والتطبيقية للعلوم الاجتماعية في ظل النظم السياسية المختلفة .

٢ - ومن هنا إذا أردنا ان نحدد مشكلة البحث تحديداً واضحاً منذ البداية يقينا من النقاش غير المحدد حول أزمة العلوم الاجتماعية، هكذا بغير تحديد دقيق، فلا بد لنا ان نتبنى منهجاً تاريخياً مقارناً ونقدياً . ذلك أنه بغير هذا المنهج يمكن ان تضيع مشكلة البحث في غمار النظرة اللاتاريخية، او تقع أسيرة ضيق النظر في تحليل تجربة مجتمعية محدودة، او يقف التحليل عند مستوى سرد الوقائع او حكاية تاريخ التطور بدون القدرة على النفاذ الى لب المشكلات وصميمها.

٣ - وقد طبقنا هذا المنهج المقترح بشكل محدد في دراستين سابقتين، الأولى عن «أزمة الرأي العام ومشكلات الوعي الاجتماعي : زائفاً ومقيداً ومحاصراً »، والثانية عن «مدخل لدراسة المسألة الديمقراطية في المجتمع المصري» .

٤ - ونعني بالمنهج التاريخي على وجه التحديد، انه من الضروري حين التعرض لبحث مشكلة ما، سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية، عدم القناعة برصد سماتها في الوقت الراهن،

مما من شأنه ان يعزلها عن جذورها التاريخية ، كما يفعل المنهج الوظيفي البورجوازي ، وانما لا بد من تأصيل النشأة التاريخية للظاهرة ، وملاحقة تبدلاتها عبر الزمن ، من خلال إطار تحليلي كلي وشامل ، لا يفصل بين البناء الاقتصادي ، والأبنية المعنوية كالقيم والأفكار .

٥ ـ والمنهج التاريخي لا بد في تصورنا من ان يكون منهجاً نقدياً. فالدراسات التاريخية التي تقنع بالسرد الآلي للأحداث والوقائع ، لا يمكن ان تشكل تاريخاً بالمعنى الحقيقي للكلمة . ومن هنا فالنقد يلعب دوره في إبراز الخصائص الفارقة في كل موقف تاريخي ، محللاً دور العناصر والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مضيئاً العلاقات الجدلية المتشابكة بين دور الفرد والجماهير، مبرزاً تأثير الأفكار والايديولوجيات على الوعي الاجتماعي ، راصداً لحظات تحول الوعي الاجتماعي من وعي مزيف الى وعي حقيقي ، الذي يتحول الى وعي ثوري بضرورة التغيير الجوهري في النظام السياسي والبناء الاجتماعي في لحظة تاريخية معينة .

٦ ـ غير ان المنهج التاريخي النقدي لا يكفي بذاته . ذلك أننا نحتاج الى ان ندرس خبرات الشعوب الأخرى . فعن طريق المقارنة نستطيع ان نميز بين العام في الخبرة الانسانية وبين الخاص الذي لا يوجد إلا في مجتمع معين ، او الذي لا يسود إلا في حقبة تاريخية معينة .

في ضوء ذلك نستطيع التقدم نحو تحديد مشكلة البحث .

٧ ـ **مشكلة البحث :**

تصدر في تحديد العلاقة بين الديمقراطية والعلوم الاجتماعية عن عدد من المسلمات هي :

أ ـ ارتبطت نشأة العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر بالمسألة الاجتماعية التي كانت تعني الصراع بين العمل ورأس المال . وقد انشغل العلم الاجتماعي الناشىء بتبرير الرأسمالية ونظامها السياسي : الديمقراطية والليبرالية وانشق عن هذا العلم الاجتماعي البورجوازي تيار مضاد هو الفكر الاشتراكي العلمي الذي قام بمهمة نقد النظام القائم ، معتمداً على مفهوم مضاد للديمقراطية .

ب ـ تتأثر العلوم الاجتماعية في ممارساتها النظرية والتطبيقية بنوع النظام السياسي الذي تعمل في ظله . وبالتالي فالعلم الاجتماعي شكلاً ومضموناً له صور متميزة في النظم الشمولية والليبرالية والتسلطية .

جـ ـ عدم نجاح العلوم الاجتماعية في الوصول بنتائجها الى الجماهير، وتأثيرها في السياسات العامة ، لا يرجع فقط الى نوعية النظام السياسي السائد وتأثيره على حرية

البحث والاجتهاد، وانما ترجع ايضاً الى امراض لصيقة بالعلوم الاجتماعية ذاتها، أدت الى اغترابها وانعزالها وقلة فاعليتها .

٨ ـ **خطة البحث :**

نناقش في فقرات ثلاث: الديمقراطية ونشأة العلوم الاجتماعية، ثم الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في إطار مقارن، وأخيراً الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في المجتمع المصري: محاولة الخروج من إطار التسلطية .

أولاً : الديمقراطية ونشأة العلوم الاجتماعية

٩ ـ أصبح واضحاً اليوم لجمهرة الدارسين في العلوم الاجتماعية، ان العلم الاجتماعي حين تخلف في القرن التاسع عشر، منفصلاً عن الفلسفة أم العلوم، لم يكن ذلك نتيجة تطور فكري محض يرجع الى نمط من أنماط التطور الطبيعي كما كانت تصوره لنا المراجع المحافظة في تاريخ العلوم الاجتماعية. بل ان العلم الاجتماعي نشأ في إطار معركة سياسية واقتصادية كبرى في أوروبا القرن التاسع عشر. وهذه المعركة دارت حول ما أطلق عليه «المسألة الاجتماعية» La question Social ومعناها ببساطة الصراع الطبقي الحاد الذي دار بين اصحاب رؤوس الأموال والعمال. لقد أصبحت المسألة الاجتماعية هي محور الصراع العقائدي والسياسي والاجتماعي في القرن التاسع عشر. ونشأ العلم الاجتماعي كمحاولة لتحليل هذا الموقف الصراعي، ودراسته، في إطار تبرير النظام القائم وهو الرأسمالية التي تقوم على حرية السوق الاقتصادي تحت الشعارات الداروينية الشهيرة «البقاء للأصلح»، وكذلك على حرية السوق السياسي تحت شعارات الديمقراطية الليبرالية. هذه السوق السياسية التي تتنافس فيها الأحزاب دورياً، ومن يحصل على الأغلبية يحكم .

١٠ ـ ومن الأهمية البالغة ان نشير هنا الى ان الدولة الليبرالية قامت بغير ان تكون ديمقراطية. فقد قامت الدولة الليبرالية تعبيراً عن الطبقة البورجوازية وصاغت المجتمع الليبرالي على أسس قواعد المنافسة الحرة، بغير مفهوم ديمقراطي يعطي حق المشاركة السياسية لجميع أعضاء المجتمع .

إن هذا التطور لم يأت إلا في مرحلة تاريخية لاحقة، نتيجة نضال الطبقات الشعبية في سبيل المشاركة السياسية .

١١ ـ نشأ العلم الاجتماعي اذن نتيجة ضرورات عملية واستجابة لظروف تاريخية محددة. وظهر أساطين العلماء الاجتماعيين الذين كرسوا جهودهم «الأكاديمية» لتبرير النظام القائم

والدفاع عن سلماته وتطبيقاته. ومن أبرز هؤلاء ماكس فيبر الالماني وأميل دوركايم الفرنسي وباريتو الايطالي.

١٢- غير انه في مقابل هذا المعسكر الفكري الذي نصب نفسه مدافعا عن مصالح الطبقة البورجوازية نشأ معسكر فكري مضاد هو معسكر الاشتراكية العلمية الذي كان علمه البارز كارل ماركس ومعه انجلز وغيره طابور طويل من المفكرين الاشتراكيين.

١٣- وقد اختار هذا المعسكر طبقة أخرى للدفاع عنها، هي الطبقة العاملة. كما انه اختار مفهوماً جديداً للمجتمع هو المفهوم الاشتراكي الذي يهدف الى خلق المجتمع اللاطبقي، بعد تصفية الطبقات الاجتماعية المستغلة القائمة عن طريق تأميم وسائل الانتاج، وهو قد دعا فوق ذلك الى تعريف آخر للديمقراطية يركز على اشباع الحاجات الاساسية للجماهير، وعلى اعطاء الفرصة للانسان لكي يستثمر كل طاقاته الخلاقة، في مجتمع خالٍ من القهر والاستغلال الانساني.

١٤- وهكذا يمكن القول ان الديمقراطية - أياً كان التعريف الذي أعطي لها - قد ارتبط منذ البداية بنشأة العلوم الاجتماعية.
ثم هي - أبعد من ذلك - أدت بسبب الانقسام والجدل حول تعريفها - الى نشوء نمطين من العلم الاجتماعي: العلم الاجتماعي البورجوازي، والعلم الاجتماعي الماركسي.

١٥- وقد أدى هذا الانقسام المبكر الى نتائج بالغة الأهمية، أثرت على مجمل ممارسات العلوم الاجتماعية في العالم.
فالعلم الاجتماعي البورجوازي قد نقل قلاعه الفكرية من أوروبا وانتقل الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تطور تطوراً غير مسبوق، وخصوصاً في مجال الأبحاث الميدانية، ونتيجة لضخامة تمويل البحوث الاجتماعية، أصبح العلم الاجتماعي المعاصر في ميادين علم الاجتماع والسياسة والانتروبولوجيا والعلاقات الدولية يكاد أن يكون علماً أمريكياً خالصاً!
ومن ناحية أخرى ترسخ العلم الاجتماعي الماركسي في الاتحاد السوفيتي وفي بلاد أوروبا الاشتراكية، وأصبحت له تقاليده البحثية المغايرة لعلم الاجتماع البورجوازي، واتسمت ممارساته حتى أوائل الستينات بالجمود الفكري وتقديس النظرية الماركسية على حساب الواقع الاجتماعي المتغير.

١٦ - غير أنه منذ بداية الستينات حدث انفتاح ماركسي على العلم الاجتماعي البورجوازي،

ونشأ ما يطلق عليه علم الاجتماع الماركسي الامبيريقي، الذي أثار بظهوره مشكلات نظرية ومنهجية شتى .
ومن ناحية اخرى حدث انفتاح في علم الاجتماع البورجوازي على النظرية الماركسية مما أدى الى ممارسات نظرية وتطبيقية راديكالية في علم الاجتماع الامريكي وخصوصاً بعد حرب فيتنام .

١٧- وخلاصة ما سبق انه منذ البداية أثرت نشأة العلوم الاجتماعية في ارتباطها بالمسألة الاجتماعية على ممارسة هذه العلوم، بل وعلى انقسامها الى معسكرين فكريين متمايزين، مما أدى الى نشأة تقاليد اكاديمية متمايزة هي التقاليد المحافظة من ناحية التي سادت أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية، والتقاليد الراديكالية التي سادت أساساً في الاتحاد السوفيتي .

١٨- غير أنه ظهر بوضوح في هذه المرحلة ان العلوم الاجتماعية لا بد لها أن تلعب دوراً سياسياً. هذا الدور قد يكون تبرير النظام القائم، وقد يكون نقد النظام القائم. ومن هنا يصح القول ان هذه المرحلة الأولى من تطور العلوم الاجتماعية قد كشفت عن الأدوار المختلفة التي يمكن ان تلعبه. وفي هذا الضوء يمكن ان تدرس بصورة نقدية الانتاج الفكري لمدرسة ما، كعلم الاجتماع الأمريكي الوظيفي، أو الانتاج الفردي لمفكر ما، في ضوء موقفه سن النظام القائم، وهل يقوم بدور التبرير او بدور النقد، والفرق بينهما حاسم حقاً .

ثانياً : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في إطار مقارن :
الشمولية والتسلطية والليبرالية

١٩- قررنا من قبل في تحديدنا لمشكلة البحث ان المسلمة الثانية التي تصدر عنها هي ان العلوم الاجتماعية في ممارساتها النظرية والتطبيقية تتأثر بنوع النظام السياسي الذي تعمل في ظله. وبالتالي فالعلم الاجتماعي شكلاً ومضموناً له صور متميزة في النظم الشمولية والليبرالية والتسلطية .

٢٠- يعتمد إطارنا المقارن على التمييز في مجال النظم السياسية المعاصرة بين ثلاثة أنماط أساسية :
الشمولية والتسلطية والليبرالية. واذا تصورنا ان هذه النظم ينتظمها «متصل» Continuum، فإننا نجد ان الشمولية والليبرالية يحتلان القطبين المتضادين وأن التسلطية تقع بينهما، ولنشرع في دراسة العلاقة بين الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في كل نمط من

هذه الأنماط ولنبدأ بالنموذج الليبرالي باعتباره أسبق النماذج تاريخياً .

٢١ـ تعريف النموذج الليبرالي :

البناء الاجتماعي في النموذج الليبرالي التقليدي يقوم على التكامل، غير انه يترك في نفس الوقت درجة عالية من الاستقلالية للجماعات المنظمة، وفي نفس الوقت الذي يقلل فيه الى اعلى درجة من تدخل الدولة .

ولا ينظر للصراع والمنافسة بين الجماعات المختلفة في هذا المجتمع باعتبارها عوامل قد تهدد من التكامل الاجتماعي، ولكن على انها من شأنها ان تسهم في التكامل الاجتماعي .

وهذا النموذج ـ كما يقرر دعاته ـ يعطي العاملين في الحقل الاقتصادي مرونة كبيرة في اتخاذ القرارات وهممتحررون لدرجة كبيرة من تدخل السياسيين او رجال الدين في أعمالهم، وكذلك ايضاً المنظمات الدينية التي لا يسيطر عليها في العادة رجال الاقتصاد. ونجد الأسرة ايضاً محمية من التدخل السياسي . غير ان المؤسسة العسكرية تنفرد بكونها محدودة الاستقلالية، وهي لذلك تكون تحت السيطرة الكاملة للحكومة . وفي نفس الوقت الذي نجد فيه كل هذه النظم والمؤسسات مترابطة ويؤثر كل منها في الآخر، إلا ان كلاً منها يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال.

غير أن هذا لا يعني ان الفرد في هذه المجتمعات الليبرالية لا يجابه بقرارات للدولة تحمل طابع الاجبار السياسي . فبالرغم من ان الدولة تلعب دور «الحارس» إلا أنها مع ذلك فرضت الخدمة العسكرية الاجبارية، والتعليم الالزامي والضرائب. بالاضافة الى انها احتكرت الاستخدام «المشروع» لوسائل العنف. غير أن الدولة ـ كما يقرر أنصار هذا النموذج ـ لا تلجأ الى فرض ارادتها إلا كحل أخير. لأنها تفضل ان تتخذ القرارات الكبرى من خلال المساومة والصراع والمنافسة بين الممثلين لكافة المؤسسات الفاعلة في المجتمع. وأكثر من هذا يرون ان صراع المصالح العدائي والمتعدد في المجتمع الليبرالي من شأنه ان يعمل باعتباره آلية (ميكانزما) للتوازن، تمنع الميل بالمجتمع ناحية خط محدد. ومن ناحية أخرى فإن تعدد انتماءات الفرد الى عديد من الجماعات والمؤسسات من شأنه ان يزيد من الحرية الشخصية للفرد.

٢٢ـ ممارسة العلم الاجتماعي في النموذج الليبرالي :

إذا أخذنا الولايات المتحدة الامريكية كمثال بارز على النموذج الليبرالي فإنه يمكننا ان نقرر ان دراسة الممارسة النظرية والتطبيقية للعلوم الاجتماعية في هذا البلد، تكشف عن

بعد الشقة بين النموذج النظري والتطبيق. واذا كـان النموذج الليبـرالي يقدم لنـا باعتبـار ان هنـاك حريـة للتيارات الفكـرية المتنـافسة، فـإن التطبيق يكشف عن انـه في الفترة من نهايـة الحرب العالمية الثانية حتى الستينات، فـإن الديمقـراطية الامـريكية كانت تمارس في إطـار من تضييق الحريات، السياسية والفكرية تحت منـاخ الحرب البـاردة الذي ألقى بثقله عـلى مجمل الحريات في المجتمع الأمريكي وعلى طريقة ممارستها.

٢٣- وكما سادت المكارثية كأسلوب للقمع السياسي في مجال الممارسة الديمقراطيـة بما تضمنتـه من تضييق الخنـاق على اصحـاب الاتجاهـات اليساريـة والراديكـالية عمـومـا - فـان الارهـاب الفكـري مورس أيضاً في الجامعـات والمؤسسات العلميـة والجمعيات العلميـة. وقد اتخـذ هـذا الارهاب الفكـري صوراً شتى، من اهمهـا سيـادة الاتجـاه الـوظيفي في علم الاجتمـاع ونفي اي اتجاه مضاد، ومحاصرة ذوي الاتجاهات الراديكاليـة من خلال السيـطرة على عمليـة نشـر الرسـائل والكتب والمقـالات العلمية في المجـلات العلمية المتخصصـة، وكـذلـك من خلال التعيين في وظائف الاساتذة في الجامعـات. ان «المؤسسة» الاكـاديمية الـرجعية في علم الاجتماع، كما أطلق عليها علماء الاجتماع الامـريكيين الـراديكاليـين كانت تسيـطر سيطرة شبـه كاملة عـلى حركـة الكتابـة والبحث، من خلال السيـطرة على عمليـة تمويـل البحوث، وهي مسألة ضرورية لكل باحث يريد ان ينتـج. في هذه الحقبـة كان تـالكوت بـارسونـز هو المثل البارز للمؤسسـة الاكاديميـة الرجعيـة، وكان يقف في قـطب مضاد لـه س. رايت ميلز بـاعتباره ممثـلاً للتيار الـراديكالي في العلم الاجتمـاعي الأمريكي ولعلنـا نستطيـع ان نـدرك ضراوة المعركة بين المعسكرين لو راجعنا مجموعة العروض النقـدية التي صـدرت تعليقـاً عـلى كتاب ميلز «صفوة القوة». هذه المجمـوعة تعـد مرجعـاً نادراً يعكس طبيعـة الصراع العلمي والايديولوجي بين المعسكر المحافظ السائد وبين المعسكر الـراديكالي البـارز، الذي أتيـح له ان تمتد آفاقه بعد ذلك بعد حرب فيتنام.

٢٤- وقـد مـارس العلم الاجتمـاعي الأمـريكي دوره المحـافظ والـرجعي تحت شعـارات «حيـاد العلم» وقبـول «التعدديـة الفكريـة». غير ان الـدراسة المتفحصـة لهذه الحقبـة المشار اليهـا، تكشف بكل وضوح عن انحياز العلم الاجتماعي المحـافظ لصالـح الطبقـات البورجـوازية المسيطرة في المجتمع الأمريكي، بالاضافة الى مصادرة التعددية الفكريـة من خلال عمليـات القمع السياسي الفكري التي تتم بشكل خفي.

ولكي نؤكد هذه الحقائق يكفي ان نقتبس هذه الفقرة الهامـة من المقدمـة التي كتبها نعـوم شومسكي عالم اللغويات الأمريكي اليهودي الـراديكالي الشهـير لكتاب ليفيـا روكاخ «قـراءة

في يوميات موسى شاريت» .

يقـول شومسكي : «ان التـاريخ وخـاصة التـاريخ الحـديث، يقدم الى الـرأي العـام من خـلال صيغة مؤطـرة مبنية عـلى قواعـد أساسيـة محددة، بـالنسبة للمجتمعـات ذات النظم الشمولية، تبدو هذه النقطة واضحة لدرجة لا تستدعي التعليق .

أمـا في المجتمعـات الـديمقـراطيـة التي لا تلجـأ الى أشكـال القمـع المبـاشـرة والضبط الايديولـوجي، فإن المـوقف يصبح أكثر ميلا الى الخـداع. فالـولايات المتحـدة على سبيـل المثـال هي بالتـأكيد من المجتمعـات الأقل ممـارسة للقمـع في التاريـخ القديم والحـديث فيما يتعلق بحرية البحث والتعبير، ومع ذلك فإن تحليل القضايا التاريخيـة المصيريـة والحاسمـة، لا يصـل الى الجماهـير العريضـة إلا نادرا، مـا لم يكن متـطابقـا مـع بعض مقـولات الفكـر السائد. بـالنسبة لـلأوساط المهنيـة الاكاديمية، ومثقفي الطبقـة الوسـطى، فإنهم يـرفضون إخضاع الأفكار السائدة للنقد التحليلي، ويشذبون التسجيل الوثـائقي والتاريخي لعـزل هذه المعتقـدات تجنبا لـوضعها تحت الاختبـار. وينتهي بهم الأمـر الى تقـديم عينـة من التـاريـخ سليمة كليا، وخالية من النقـد المنهجي او التحليلي. امـا الانسلاخ العـرضي عن المعتقدات فهي حالة لا تدوم طويلا ما دامت مقتصـرة على دوائـر ضيقة يمكن تجـاهلها او إسقـاطها عن طـريق دمغها بـاللامسؤ وليـة او السذاجـة، او العجز عن فهم تعقيـدات التـاريـخ. او قـد يجري تصنيفها حسب القوانين السائدة المألوفة بأنها «خارج الحظيرة» .

٢٥ـ يكشف شـومسكي بوضـوح الوسـائل التي يلجـأ اليها العلم الاجتمـاعي الرسمي في سبيـل إخفـاء الحقائق تحت شعـارات الحياد والاكـاديمية، كـما سبق لبرايت ميلز في الخمسينـات ان كشف هذا العلم في مقالتـه الشهيرة «أسلوبـان للبحث الاجتماعي» فـرق فيه بـين الدراسـة الكلية الشاملة، وبين الدراسة الذريـة ويعني بها التخصص في جـزئية دقيقـة من الواقـع بغير ان يصـدر البـاحث عن إطـار فكـري شـامـل. وكـانت نتيجـة الممـارسـة التـطبيقيـة للعلم الاجتماعي الامريكي المحافظ إجراء عشرات الآلاف من هذه البحـوث الذريـة، في الوقت الذي ندرت فيه البحوث الكلية الشاملة. وقد اعترف بهذه الحقيقة تـالكوت بـارسونـز نفسه في تعليقه على كتاب رايت ميلز «صفوة القـوة» مقرراً انـه أحد الكتب الاجتمـاعية النـادرة في علم الاجتماع الأمريكي التي تعرضت لمشكلة اجتماعية كلية .

٢٦ـ ومن هنا فإنه ينبغي الالتفات ـ في إطار ممارسـة العلم الاجتماعي في النمـوذج الليبرالي ممثلاً في الـولايـات المتحـدة الأمـريكيـة ـ الى التفـرقـة بـين التيـار السـائـد والتيـارات الهـامشيـة المحاصرة. كان تالكـوت بارسـونز ممثـلا للتيار السـائد في الأربعينـات والخمسينات، وكـان

رايت ميلز ممثلا للتيار الراديكالي الهامشي .

٢٧ـ غير أنه نتيجة لأحداث فيتنام وما صاحبها من صحوة في وعي الشعب الأمريكي إزاء مخاطر استخدام القوة الأمريكية خارج الحدود، بعد أن أصيب الشباب الأمريكي اصابات مباشرة في ميدان القتال، ظهرت حركة راديكالية محتجة في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة، والانثروبولوجيا، بل وأيضاً في علم النفس. وقد التقطت هذه الحركة خيوط الثورة على المؤسسة الاكاديمية الرجعية من التراث الرائد لرايت ميلز وغيره من مفكري اليسار، وصاغت نظريات مضادة للنظرية الرسمية السائدة.

ومن هنا يمكن القول ان المناخ الأكاديمي الأمريكي قد شهد في السنوات الأخيرة حيوية فكرية غير مسبوقة، اتسمت بتعدد الاصوات وبروز اليسار الفكري بمجلاته ومؤتمراته وكتبه ومؤلفاته .

٢٨ـ غير أنه مواكباً للأزمة الرأسمالية الحادة في المجتمع الأمريكي، هناك مؤشرات موضوعية تشير الى صعود اليمين السياسي واستعماله أساليب فاشستية في التعامل مع الخصوم. وقد بدأت بوادر الارهاب الفكري ضد اليسار، ومن المتوقع ان يزداد وقعه كلما احتدمت الأزمة، واتسع نطاقها.

وهكذا يتضح ان التسلح الفكري الذي ساد المجال الأكاديمي في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية حدوده تقف عند عدم المساس الشديد بشرعية النظام القائم، وخصوصاً اذا كان النظام ليس مهددا بحكم الوفرة الاقتصادية، التي سمحت بتغييب وعي المواطنين الامريكيين سنوات طوال. غير انه بعد ارتفاع معدلات البطالة الى نسبة غير مسبوقة تجاوزت ١١٪، وبعد تخفيض الميزانية الفيدرالية مما أثر على برامج التعليم والصحة والعلاج والبحث العلمي وبعد زيادة ميزانية الدفاع لانتاج مزيد من الأسلحة المتقدمة التي لن تستخدم، يظهر الوجه الحقيقي للنظام الليبرالي الأمريكي، وينعكس ذلك بوضوح على الحرية الفكرية للعلماء الاجتماعيين.

إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للنموذج الليبرالي، فما هو موقف النموذج الشمولي من قضية الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ؟

٢٩ـ تعريف النموذج الشمولي :

إذا قارنا بين النموذج الليبرالي والنموذج الشمولي فانه يمكن لنا ان نستعين بالتفرقة التي وضعها ماكس فيبر بين الاستيلاء الفردي والاستيلاء الجماعي على السلطة.

الاستيلاء الفردي يحدث من خلال عملية صراع ومنافسة بين اعضاء هذه الشريحة الاجتماعية التي ترى ان لها حقاً مشروعاً في تولي السلطة، في حين انه في حالة الاستيلاء الجماعي فان مراكز السلطة جميعاً يتم توليها بواسطة جماعة حاكمة منفردة تتولى بعد ذلك توزيع أنصبة السلطة على الأفراد والجماعات وفقا لمكانتها .

وعلى هذا يمكن اعتبار النموذج الشمولي نقيضاً للنموذج الليبرالي .

٣٠- والتكامل الاجتماعي يمكن الوصول اليه في النموذج الشمولي من خلال التنسيق المخطط لكافة المؤسسات، وقمع الصراع فيما بينها. وجوهر النظم الشمولية هو ان دعاواها كلية، اي انها تهدف الى السيطرة على كافة المجالات المؤسسية. والقوة السياسية في المجتمعات الشمولية تحتكرها نخبة سياسية تتولى قمع كل المنافسين لها. والنظام السياسي في هذه المجتمعات له اسبقية على كل النظم والمؤسسات الأخرى، ولا يسمح فيها بأن تقوم منظمات مستقلة حتى ولو كانت غير سياسية. فكل وحدة اجتماعية ينبغي عليها ان تدخل في ظل الجهاز الحكومي. وكافة المؤسسات الموجودة لا تمارس انشطتها وفقا للأسس التي قامت عليها، وانما بناء على التوجيهات القادمة من النظام السياسي. والموظفون الاقتصاديون يعملون حسب ما تمليه عليهم الدولة والحزب من أوامر وتوجيهات، وحتى المؤسسات الدينية تصبح تابعة للمؤسسات السياسية، وحتى الأسرة يمكن ان تتشكل حسب الأهداف السياسية .

٣١- والمجتمعات الشمولية تحطم الجماعات الاجتماعية التقليدية، وكذلك تقضي على المجتمعات المحلية او على الطبقات او الشرائح الواعية بذاتها، وتحل محلها وحدات جديدة خاضعة لتنسيق الدولة ولرقابتها. وما دام ان الفرد يحرم من تأييد ومساندة المؤسسات غير الحكومية، فانه غالباً ما يواجه بمفرده كل القوة الجبارة للحزب والدولة. ولا يقدح في هذا ان الفرد في هذه المجتمعات ينتمي عادة الى عديد من الجماعات. ولا يباح للقوى الاجتماعية ان تتصارع، ولا يسمح للجماعات المختلفة ان تعرض مطالبها، او ان تعبر عن مصالحها .

٣٢- وهكذا تختفي التفرقة بين المجال العام والمجال الخاص، وهي تفرقة جوهرية بالنسبة للنموذج الليبرالي .

واذا كانت الدولة الشمولية لا تستطيع ان تتسامح مع المنظمات المستقلة، فإنها ايضاً لا تتسامح مع الفرد إذا ما أراد ان ينسحب الى مجال خاص، لأن معنى ذلك انه لا يمكن السيطرة عليه. ان «هندسة الأرواح» تصبح أساسية وهامة مثلها في ذلك مثل هندسة البناء

الاجتماعي .

ويتميز النموذج الشمولي بالانفراد بالسيطرة على كل وسائل العنف، وعلى قنوات الاتصال، وكذلك بايديولوجية رسمية تغطي كل جوانب وجود الانسان. ولا يمكن للدعاوى الخاصة بالأسرة او الملكية او الدين ان توازن او تحد من افعال الدولة والحزب. وكل الحياة الاجتماعية في هذا المجتمع تكون مسيسة، وبالتالي يتكامل المجتمع مع الدولة تكاملاً كاملاً.

٣٣ ـ اذا كان ما سبق وصفاً وجيزاً لسمات النموذج الشمولي، فكيف تمارس العلوم الاجتماعية في رحابه ؟

لو أخذنا الاتحاد السوفيتي باعتباره ممثلاً بارزاً للنموذج الشمولي، لوجدنا أن أهم سمة سائدة في مجال العلوم الاجتماعية هناك هو سيادة الماركسية باعتبارها النظرية الاجتماعية الشاملة والوحيدة. ويمكن القول ان انفراد الماركسية بالساحة ادى عملياً الى مصادرة الأصوات الفكرية المضادة. فليس متاحاً لعالم اجتماعي سوفيتي ان يتبنى اطاراً فكرياً غير الماركسية في بحوثه ودراساته. وقد أدى ذلك في الواقع الى نتائج سلبية أثرت على مجمل الممارسات النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعي السوفيتي.

ففي مرحلة اولى اعتبرت المادية التاريخية بقوانينها المحددة المعروفة هي نفسها علم الاجتماع الماركسي. يشهد على ذلك كتاب بوخارين الشهير الذي صدر عام ١٩٢٢. «المادية التاريخية: كتاب شعبي في علم الاجتماع الماركسي». وقد وجه الفيلسوف المجري الشهير لوكاتش نقداً شهيراً لهذا الكتاب، على أساس انه ينطوي على التسليم ببعض مقولات الفكر الفلسفي المثالي.

٣٤ ـ واذا كانت المادية التاريخية هي نفسها علم الاجتماع الماركسي فما الحاجة إذن الى النزول الى الواقع ومحاولة قراءته وتحليله ؟ تنتفي الحاجة الى البحوث الميدانية في ظل هذا الاتجاه الجامد.

وهكذا أغلق العلم الاجتماعي السوفيتي على نفسه باب الاجتهاد، وأخذ يدور حول نفسه أجيالا طويلة، قانعاً بترديد مقولات المادية التاريخية، متجاهلاً الواقع الاجتماعي الحي والمتحرك، وفي نفس الوقت صرف جزءاً عظيماً من طاقته لتفنيد العلم الاجتماعي البورجوازي على أسس ايديولوجية رافضة، وليس على أسس تحليلية نقدية.

٣٥ ـ وبانتهاء الحقبة الستالينية التي سادتها مظاهر القمع الفكري، ! وبداية الانفتاح الجزئي في النظام السوفيتي الذي بدأه خروشوف، حدثت تطورات هامة في العلم الاجتماعي

السوفيتي، اهمها الاعتراف بأهمية النزول الى الواقع ونشأة علم الاجتماع الماركسي الامبيريقي. وثانيها بداية الدراسة التحليلية لعلم الاجتماع البورجوازي، واقتباس بعض تكتيكاته البحثية وفئاته التحليلية، وبعض نظرياته الصغرى او الوسيطة، لتحليل الواقع الاجتماعي.

وقد صاحب ذلك اشتراك واسع للعلماء الاجتماعيين السوفيت في المؤتمرات الدولية.

٣٦ -غير أن كل ذلك يتم في إطار الالتزام بالنظرية الماركسية، وعدم القدرة على الخروج عليها. وبالتالي فان ممارسة العلم الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي تنطلق في مجملها من منطلق تبرير النظام القائم.

أما المحاولات النقدية الجسورة التي تريد أن تمارس نقد النظام القائم سواء في أسسه او في تطبيقاته، فانها عادة ما تجهض ولا تجد سبيلها الى النور، ناهيك عن عدم دعم الدولة لها بأي صور الدعم.

ويشهد على هذا دراسة كتابات العلماء السوفيت المنشقين ومقارنتها بالكتابات السوفيتية الرسمية ان صح التعبير. سنجد في هذه الكتابات المنشقة محاولة جسورة لتطبيق المنهج النقدي على الممارسة السياسية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي، ليس من موقع معاد للماركسية بل من موقع قبولها ولكن على أساس نقدي، بصورة لا تجعلها نظرية مقدسة غير قابلة للمراجعة او التنقيح او اعادة النظر.

٣٧-ونستطيع ان نجد مثالاً بارزاً لهذه الكتابات، كتاب المؤرخ السوفييتي روي ميديفديف «عن الاشتراكية الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي». وأهمية الكتاب انه نقد نافذ للممارسات غير الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي بتحليل عديد من «دراسات الحالة» التي تقدم معيناً نادراً لأسلوب الحياة هناك، في الحزب وفي النقابة وفي الجامعة وفي مؤسسات البحث العلمي. لقد كتب هذا الكتاب سراً على الآلة الكاتبة، وكان يتداوله المثقفون السوفييت، ثم طبع بعد ذلك في خارج الاتحاد السوفيتي بعد إبعاد المؤلف.

٣٨-وخلاصة ذلك ان ممارسة العلم الاجتماعي بصورة نقدية في الاتحاد السوفيتي محدودة بحدود الحريات الديمقراطية المتاحة للمواطن السوفيتي. وبالرغم من الانفتاح النسبي في النظام السوفيتي في السنوات الأخيرة، إلا أن العلوم الاجتماعية ما زالت محاصرة، في حدود الالتزام بالتفسير الجامد للنظرية الماركسية.

ويبقى أخيراً ان نحلل ممارسة العلوم الاجتماعية في النموذج التسلطي.

٣٩_تعريف النموذج التسلطي :

يقف النموذج التسلطي في منتصف الطريق بين النموذج الليبرالي من ناحية والنموذج الشمولي من ناحية أخرى .

ففي الوقت الذي تلغي فيه المجتمعات الشمولية كل صور المنظمات المستقلة ، وكل صور المصادر المستقلة للاعلام ، فإن النظم التسلطية تقمع المعارضة المنظمة والنقد العام .

وفي الوقت الذي يشجع فيه المجتمع الليبرالي استقلالية المنظمات والمؤسسات ، فان المجتمع التسلطي يحدد من حركة ونشاط هذه المؤسسات ، ولكنه لا يحاول السيطرة عليها بالكامل .

واذا كانت المجتمعات الشمولية تقمع كل صور الصراع بين مكونات البناء الاجتماعي ، فإن المجتمع التسلطي يحاصر هذه الصراعات بغير ان يقضي عليها كلية .

٤٠ـ وفي هذه المجتمعات التسلطية فان الذين يمتلكون السلطة السياسية قد لا يعترفون بأي حدود لدستورية سلطة الدولة غير أنهم في التطبيق يعترفون فعلاً ببعض الحدود .

وقد يحاولون ان تكون المؤسسة الدينية أداة تستخدم لتدعيم الحكم ، غير أنهم قد يتركون لها بعض الاستقلالية في أداء وظائفها . وهم قد يحدون من ممارسة حقوق الملكية ، ويسيطرون على توزيع الموارد النادرة غير أنهم لا يهاجمون في العادة شرعية حق الملكية .

وفي المجتمعات الشمولية يستقل النظام العسكري نوعاً ما عن النظام السياسي ، وقد يميل الى السيطرة عليه .

وفي الوقت الذي نجد فيه المجتمعات الشمولية ظاهرة «**الجيوش المسيسة**» فغالباً ما نجد في المجتمعات التسلطية ظاهرة **عسكرة السياسة** .

٤١ـ وتحاول النظم التسلطية ان تعبىء المواطن لتحقيق أهدافها السياسية ، ولكنها لا تلغي التفرقة بين المجال العام والمجال الخاص ، وغالباً ما لا تمس المجال الخاص . والنخبة السياسية تحتكر القوة السياسية ولكنها تشارك ممثلي المنظمات والمؤسسات الاجتماعية القوة الاجتماعية . وبالتالي فهذه المجتمعات لا تستبعد الصراع بين مختلف المؤسسات داخلها . فالمؤسسة الدينية ، والجيش ، والنخبة الاقتصادية ، وأصحاب المصالح ، كل هذه المؤسسات قد تتصارع وتختلف . وهذه الصراعات عادة ما تترك آثارها على عملية صناعة القرار .

٤٢ـ والفرد في المجتمعات التسلطية لا يمارس الاستقلالية التي يمارسها الفرد في المجتمعات الليبرالية . فهو محاصر بواسطة ممثلي النظام السياسي . ومع ذلك فهو يستطيع أن يهرب

من المجال العام الى الاستقلالية النسبية التي يمارسها في حياته الخاصة غير المراقبة .

٤٣- وما دامت الصراعات بين الجماعات والمؤسسات من ملامح الحياة الاجتماعية في المجتمع التسلطي ، بالرغم من حصارها والسيطرة عليها ، فإن الأفراد لديهم فرصة لتحقيق مصالحهم غير السياسية .

٤٤- والتكامل في المجتمع التسلطي يتحقق من خلال عملية «مختلطة» للغرض السلطوي من جانب ممثلي النظام السياسي ، والتوازن التلقائي بين مختلف المؤسسات . والتحولات في توازن السلطة السياسية بين مختلف الجماعات ، يكون له صدى غير مباشر في الحياة السياسية .

٤٥- وهذه الأنظمة التسلطية ليس فيها الصلابة المتجمدة التي تميز النظم الشمولية ، ولكنها تفتقر ايضا الى مرونة النظام الليبرالي بحكم السيطرة الثقيلة للنظام السياسي . وهي تميل الى ان يكون لها طابع قلق وغير مستقر .

وهذه الانظمة تجابه خطرين :

الخطر الأول : صحوة الليبرالية من خلال إحياء سلطة الجماعات التي تم قهرها لفترة ما ، والخطر الثاني : ظهور نظام شمولي من خلال تحالف عديد من الجماعات والمصالح .

٤٦- اذا كان ما سبق وصفاً وجيزاً لسمات النموذج التسلطي فكيف تمارس العلوم الاجتماعية في إطاره ؟

تتسم الأنظمة التسلطية - ويعد النظام الناصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠) مثلاً بارزاً لها - بميلها الى الاستقلال الايديولوجي من خلال محاولة صياغة ايديولوجية وسطية لتصاغ بطريقة توفيقية او تلفيقية - حسب الاحوال بحيث تقتبس بعض عناصر الماركسية وبعض عناصر الليبرالية .

بعبارة موجزة تحاول هذه النظم صياغة «طريق ثالث» وهو الذي اطلقت عليه الكتابات السوفيتية «نمط التنمية غير الرأسمالي» .

٤٧- وهذا الخيار السياسي يؤثر تأثيراً واضحاً على ممارسات العلم الاجتماعي .

فالمجتمع المصري في الحقبة الناصرية لم يكن يتبنى ايديولوجية محددة ومتبلورة وحاكمة كالماركسية . وحتى حين صيغ الميثاق ، فلا يمكن القول انه كانت له قوة الايديولوجية الرسمية المسيطرة في النموذج الشمولي . وقد أدى ذلك الى نوع من التذبذب الفكري الذي كان يدور حول التغييرات في التوجهات الايديولوجية للنظام السياسي .

فقبل صياغة الميثاق وظهور الوجه الاشتراكي المعلن للنظام السياسي لم تعن العلوم الاجتماعية في مصر بدراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية من منظور اشتراكي .

غير أن ظهور الميثاق واعتباره الوثيقة الايديولوجية الأساسية ادى الى ظهور اهتمامات بالمنظور الاشتراكي في العلم الاجتماعي المصري سواء من ناحية النظرية او المنهج او اختيار مشكلات البحث .

ويشهد على ذلك الندوة الهامة التي عقدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن «السياسة العلمية» والتي قدمت فيها ورقة عمل صاغها الدكتور سيد عويس من جماع الأوراق والمناقشات التي قدمها خبراء وباحثو المركز، ودعا اليها نخبة من المفكرين والمثقفين المصريين لمناقشتها.

٤٨- كما أن مجموعة من الباحثين المصريين فتحوا مناقشة هامة في الموضوع في صورة مقالات نشرتها مجلة «الطليعة» ودار فيها حوار حي خلاق.

٤٩- وحين انتهت الحقبة الناصرية، وبدأت الحقبة الساداتية بما حملته من تغييرات جوهرية في الاطار الايديولوجي للمجتمع، وفي سياساته الاقتصادية، فانه يمكن القول ان اهتمام العلم الاجتماعي المصري ببحث المشكلات من المنظور الاشتراكي قد قلّ، ما عدا بعض المحاولات الفردية من جانب عدد من المفكرين والمثقفين والعلماء الاجتماعيين، الذين مارسوا النقد الاجتماعي للمجتمع الانفتاحي، او الذين قاموا ببحوثهم على هدي النظرية الاشتراكية الاجتماعية .

٥٠- وهكذا يمكن القول ان الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعي في المجتمع المصري باعتباره نموذجا للنظام التسلطي اتسمت بالتذبذب الفكري، وعدم الاتساق عبر الزمن، وعدم التراكم العلمي، وعدم الالتزام بإطار معرفي عام متفق عليه بين جمهرة الباحثين .

ثالثاً : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في المجتمع المصري : محاولة الخروج من إطار التسلطية

٥١- يحاول المجتمع المصري في الوقت الراهن الخروج من الاطار الجامد للنظام التسلطي . بدأت المحاولة بتغيير شكل النظام السياسي في الحقبة الساداتية بتحويل النظام من صبغة التنظيم السياسي الواحد الى تعدد الأحزاب. غير ان تعدد الاحزاب لم يكن طليقاً، ولكنه كان محكوماً بقواعد وشروط أدت الى قصر الممارسة السياسية الشرعية على عدد محدود من

التيارات السياسية. وبالتالي حرمت التيارات الليبرالية (ممثلة في الوفد الجديد) والتيارات الدينية (ممثلة في الاخوان المسلمين) والتيارات الاشتراكية (ممثلة في الناصريين) من تكوين أحزابها المستقلة.

٥٢- **وبالتالي يمكن القول ان المجتمع المصري في الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية يمكن وصفها بالتسلطية المرنة او بالتعددية السياسية المحكومة.** وهو وضع لا بد ان يلقي بثقله على مجمل ممارسات العلم الاجتماعي المصري.

٥٣- والحقيقة ان الديمقراطية تمر في مصر بأزمة لا شك فيها. ومؤشرات هذه الأزمة الكيفية والكمية متعددة. من المؤشرات الكيفية الهامة شيوع ظاهرة السلبية السياسية، واللامبالاة بالعمل السياسي، الذي يكشف عن ظاهرة أعمق في المجتمع، هي ظاهرة الاغتراب.

ومن المؤشرات الكمية الهامة نسبة الناخبين الفعليين سواء في الاستفتاءات التي تعددت في مصر مؤخراً، او في انتخابات المجالس التشريعية مقارنة بالعدد الاجمالي لمجموع الناخبين. ومن المؤشرات الكمية ايضاً قلة عدد المصريين المنضمين الى أحزاب سياسية سواء في حزب الأغلبية او أحزاب المعارضة، مما يكشف عن أزمة حادة في المشاركة السياسية.

٥٤- واذا كان هناك اتفاق على وجود أزمة ديمقراطية في مصر فيبقى التساؤل: هل هناك اتفاق على طريقة مواجهتها أولا؟

من المتوقع بطبيعة الحال ان توجد اختلافات صغيرة او كبيرة حول الطريقة التي ينبغي بها مواجهة الأزمة وأنسب الحلول التي ينبغي تبنيها سعياً وراء مشاركة اعمق من الجماهير، وطلبا لديمقراطية اعمق وأوسع مجالاً، تستطيع من خلال الممارسة الصحيحة إشباع الحاجات الاساسية للجماهير، التي ترنو الى العدل الاجتماعي والى الحرية بكل ما يتضمنه مفهوم الحرية من تحقيق كل الامكانيات الخلاقة لدى البشر.

٥٥- **وفي تقديرنا ان صياغة مدخل تأليفي للتصدي لأزمة الديمقراطية في المجتمع المصري مسألة هامة، لأنه على اساسه يمكن تحديد مهام العلم الاجتماعي المصري في الحقبة القادمة، إسهاماً منه في الخروج بالمجتمع المصري من إطار النظام التسلطي، وهو مطلب جماهيري، وبالتالي تتلاقى العلوم الاجتماعية مع المطالب الشعبية، وقد يكون ذلك حلاً لاغترابها الشديد، وعزلتها الحادة.**

٥٦- يقوم هذا المدخل المقترح على أربعة أبعاد:

البعد القيمي ، والبعد التنظيمي والمؤسسي ، والبعد الاقتصادي الاجتماعي الثقافي ، والبعد الدولي .

٥٧- **أولاً : البعد القيمي :**

يثير هذا البعد مشكلة القيم الأساسية التي ينبغي أن تترسخ في المجتمع حتى تكون الممارسة الديمقراطية مبنية على أرضية صلبة . لا بد أن تسود قيم التفكير العلمي ، وحق المشاركة في اتخاذ القرار، على المستوى المجتمعي وعلى المستويات المحلية . بعبارة موجزة لا بد من الاهتمام بترشيد عملية التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية . وفي هذا المجال لا بد من التصدي لمشكلة الفجوة بين القول والفعل ، التي أدت الى شيوع حالة الاغتراب ، وعدم مصداقية النظام السياسي ، وسيادة روح اليأس والقنوط .

٥٨- غير أن الدعوة الى هذه القيم وترسيخها ، لا بد ان ترتبط بقوانين تحميها ، وتصون حقوق من يمارسونها ، وتمنع عنهم التعسف في استخدام السلطة ، وسوء تطبيق القانون . **ولذلك لا بد من الاهتمام بالمؤسسات القادرة على حمل لواء الدعوة الى هذه القيم وممارستها بالفعل والدفاع عنها .**

٥٩ - **ثانياً: البعد التنظيمي والمؤسسي :**

الديمقراطية ليست مجرد أسلوب حياة ، او نظام حكم . هي قبل ذلك كله مؤسسات وتنظيمات ، مهمتها تنظيم الممارسة السياسية واتاحة الفرصة للجماهير ان تشارك وتعبر عن آرائها مهما اختلفت وتنوعت .

ومن هنا ينبغي تنقيح الدستور في ضوء الخبرات التاريخية المتراكمة في المراحل السابقة ، وعلى اساس ان دستور ١٩٧١ وضع في سياق سياسي لم يكن يسمح بالتعددية .

ومن ناحية أخرى تبدو الحاجة الى مراجعة البناء القانوني المصري ، الذي يتسم في الوقت الراهن بالازدواجية القضائية ، وبتعدد القوانين المقيدة للحريات .

وينبغي تدعيم وتقوية المؤسسات الوسيطة (النقابات والاتحادات وغيرها)

وينبغي التأكيد على مبدأ سيادة القانون بمعناه الحقيقي . وأخيراً ينبغي التأكيد على احترام حقوق الانسان المصري .

٦٠ - **ثالثاً : البعد الاقتصادي الاجتماعي الثقافي :**

لا يمكن للديمقراطية ان تنجح بدون توافر عدد من الشروط الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الصدد تحتل مسألة ضرورة توفر حد أدنى للعدالة

الاجتماعية أهمية قصوى. قد تكون هناك اختلافات متعددة حول مفهوم العدالة الاجتماعية ذاته، وأنسب الطرق لتحقيقها. غير أنه يبقى الاشتغال بالتفكير المنهجي المنظم في هذا الموضوع له أسبقية كبرى. ويمكن للعلم الاجتماعي المصري ان يسهم اسهاماً بارزاً في هذا المجال.

وهذا التفكير لا بد ان يرتكز على الرصد الواقعي والعيني لعملية الاختلال التي لحقت بالبناء الطبقي المصري في العشر سنوات الأخيرة، والتي تكشف بجلاء عنها ظهور طبقة اجتماعية جديدة تمارس الاستغلال على أوسع نطاق، وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء.

٦١- ومن الناحية الأخرى فان قضية التنمية المستقلة مسألة بالغة الأهمية. وذلك لأن التنمية التابعة يمكن ان تؤثر سلباً على الحريات الديمقراطية.

٦٢- ويبقى في هذا البعد، مسألة أساسية تتعلق **بالتغريب والأصالة الحضارية**. هذه قضية معقدة تحتاج الى اجتهادات فكرية شتى غير ان صلتها بالديمقراطية صلة مباشرة.

٦٣- البعد الدولي:

للبعد الدولي تأثير على الممارسة الديمقراطية في مصر. وإذا كان الاحتلال المباشر قد انتهى من مصر، فان الاستعمار الجديد يحاول التأثير على بلاد العالم الثالث من خلال إثارة الاضطرابات الداخلية او التحكم في سياسة المساعدات الاقتصادية، او احتكار التكنولوجيا.

وفي هذا الاطار ينبغي الالتفات الى تأثير التكنولوجيا الغربية على الايديولوجيا في العالم الثالث. ويرتبط بذلك أوثق ارتباط قضية الغزو الثقافي الذي يمثل أساساً في تصدير نسق القيم الرأسمالي الى بلاد العالم الثالث، مما يؤدي الى تشويه الشخصية القومية.

*** خاتمة ***

٦٤- ما سبق مدخل تأليفي مقترح للتصدي لأزمة الديمقراطية في مصر. وهو في تقديرنا يصلح أيضاً كأساس لبرنامج بحثي متكامل يقوم به العلم الاجتماعي المصري، حتى يواكب حركة المجتمع السياسية في الخروج من إطار النظام التسلطي الى نظام ديمقراطي يسع كافة الجماعات السياسية والاجتماعية المصرية.

٦٥- غير أن هذا الدور الذي يمكن ان يلعبه العلم الاجتماعي المصري رهين بأمور عدة أهمها:

أ - ممارسة النقد الاجتماعي بدلاً من تبرير النظام القائم. وهنا لا بد من الشروع في النقد المنهجي للسلطة وللممارسات الدينية الخاطئة وللأوضاع الطبقية المختلة، وهي

المحرمات التقليدية التي منعت العلم الاجتماعي المصري عن أداء دوره النقدي .

ب ـ الدعوة الى الحوار الفكري وقبول تعدد الأصوات الايديولوجية بناء على بحوث واقعية وعينية .

جـ ـ ابتداع مناهج بحثية قادرة على استيعاب حقيقة الواقع الاجتماعي المصري في صوره المتعددة ، بدلاً من القناعة بتطبيق بعض أدوات البحث الغربية بشكل سطحي وفج .

د ـ القضاء على اغتراب العلم الاجتماعي المصري ، من خلال اصطناع لغة غير فنية قادرة على التواصل مع فكر الجماهير.

وهذه قضية تحتاج الى مناقشات تفصيلية .

هـ ـ تحديد صيغة مناسبة لدور **العالم الاجتماعي المصري** في رفع وعي الجماهير بمشكلاتها الحقيقية وبدورها في مجابهة هذه المشكلات .

بعبارة مختصرة في إطار سعينا لتدعيم الديمقراطية وتوسيع نطاقها، لا بد ان نسعى في نفس الوقت لممارسة العلم الاجتماعي في مصر كما ينبغي ان يمارس في كل مكان ، ونعني ان يكون نقدا للواقع ، ودعوة لتجاوزه في نفس الوقت .

الهوامش

ـ مراجع المقدمة :

١ ـ السيد يسين ، أزمة الرأي العام ومشكلات الوعي الاجتماعي : زائفاً ومقيداً ومحاصرا ، بحث مقدم لندوة الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ ـ السيد يسين ، مدخل لدراسة المسألة الديمقراطية في المجتمع المصري ورقة عمل أولية ، قدمت في ٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، لمنتدى الفكر (جمعية تحت التأسيس) .

— Bottomore, T.B., **Critics of Society, Radical Thought in North America,** London: George Allen and Unwin ltd, 1969.

— Berger, P.L., and Kellner, H., **Sociology reinterpreted, An Essay on method and vocation,** N.Y.:

Anchor Books, 1981.

— MacRae, J.R., D., **The Social Function of Social Science,** London: Yale U.P. 1976.

أولا : الديمقراطية ونشأة العلوم الاجتماعية :

— Foucault, M., **Les most et les choses, une archeologie des Sciences humaines,** Paris, Gallimard, 1966.

— Zeitlin, I.M., **I deology and the development of Sociological theory,** New Delhi, Prentice-Hall 1969.

٨ ـ السيد يسين ، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي ، **مجلة الفكر المعاصر،** ١٩٧٠ .

— Bottomore, T., **Marxist Sociology,** London: Macmillan, 1975.

ثانيا : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في إطار مقارن : الشمولية والتسليط والليبرالية :

١٠ ـ اعتمدنا في الوصف العام للنماذج الشمولية والتسليط والليبرالية على المرجع التالي :

— Coser, L., Prospects for the new nations, Totalirarianism, Authoritarianism or Democracy? in: Coser, L. (Editor), Political Sociology, N.Y.: Harper Torch Books, 1966

١١ ـ أنظر بالنسبة لكل نموذج من النماذج السابقة للمراجع الاساسية التالية :

— Friedrich, C., J., **Totalitarianism,** N.Y.,: The Universal Library 1964.

— Perlmutter, A., **Modern Authoritarianism,** New Haven: Yale U.P., 1981.

— Macpherson, C.B., **The real world of Democracy,** N.Y.: Oxford U.P., 1966.

— Horowitz, I.L., **Ideology and utopia in the United States, 1956-1976,** London: Oxford U.P., 1977.

— Domhoff, G.W., Ballard, H.B., **C. Wright Mills and the Power Elite,** Boston: Beacon Press, 1969.

١٦ ـ نعوم شومسكي ، مقدمة كتاب ليفيار وكاخ ، قراءة في يوميات موسى شاريت الخاصة ، بيروت : دار ابن خلدون ١٩٨١ .

— Mills, C.W., **Two styles of Social Science Research,** in: Mills, C.W., Power, Polities and people, N.Y.: Ballantine Books, 1963.

— Parsons, T., **The distribution of power in American Society,** in: Domhoff and Ballard, op. cit.

١٩ ـ السيد يسين ، نحو علم اجتماع ثوري : علم الاجتماع بين الثورة والثورة المضادة ، مجلة الكاتب ، عام ١٩٧١ .

— Amin, S., Arrighi, G., Frank, A.O. and Wallerstein, **I., Dynamics of Global Crisis,** N.Y.: Monthly Review Press, 1982.

— Carrère d'encausse, H.,, **Le pouvoir confisqué,** Paris: Flammarion, 1980.

— Medvedev, R., **On Socialist Democracy,** New York: W.W. Norton and Company, 1975.

٢٠ ـ د . عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي** ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨١ .

٢١ ـ د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة .

— Andreyev, I., **The Noncapitalist way,** Moscow: Progress publishers, 1974.

٢٢ ـ عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية** ، بيروت دار الكلمة ، ١٩٨٢ .

ثالثا : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في المجتمع المصري : محاولة الخروج من إطار التسليطة :

٢٣ ـ السيد يسين ، مدخل لدراسة المسألة الديمقراطية .

٢٣ ـ السيد يسين ، مدخل لدراسة المسألة الديمقراطية في المجتمع المصري ، مرجع سابق الاشارة اليه .



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ - في ذكرى بياجيه	ندوة علمية اشترك فيها ونظمها عدد من أساتذة قسم علم النفس بجامعة الكويت : أ. د. محمد عماد الدين إسماعيل - أ. د. محمد أحمد غالي - د . حامد الفقي - د . عبد الرحيم صالح	دينار واحد
٢ - عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ - عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ - عدد خاص بعنوان : العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشراف : د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ - دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عند الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	-/٢